● أخبار قصيرة

أنور إبراهيم: ماليزيا لن تكون ممراً لشحنات مشبوهة

أكد رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم أن بلاده لن تسمح باستخدام أراضيها ممراً لشحنات تدعم القدرات العسكرية، مشدداً على إخضاع أي شحنات مشبوهة للتفتيش والتحقيق واتخاذ إجراءات قانونية عند ثبوت المخالفات.

وجاء موقفه بعد احتجاز السلطات ثلاث حاويات في ميناء تانجونغ بيليباس كانت متجهة إلى ميناء أسدود، إضافة إلى حاوية أخرى احتُجزت في أغسطس/آب للاشتباه باحتوائها على معدات عسكرية متجهة إلى شركة صهيونية.

وتحظر ماليزيا الاستيراد والتصدير مع كيان الاحتلال، مع استثناء شحنات الترانزيت. كما أكد أنور دعم بلاده لحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة. ويأتي ذلك في ظل غياب العلاقات الدبلوماسية بين ماليزيا وكيان الاحتلال، وتصاعد التعاطف الشعبي الماليزي مع القضية الفلسطينية منذ اندلاع حرب الإبادة الصهيونية على غزة عام ٢٠٢٣.

توتر متصاعد في البلطيق وسط خلاف روسي-دنماركي

اتهمت موسكو الدنمارك بإجراء مناورات جوية «خطيرة» قرب سفنها الحربية في بحر البلطيق، معلنةً تقديم مذكرة احتجاج رسمية إلى كوبنهاغن. وقال السفير الروسي إن طائرة هليكوبتر دنماركية حلّقت على ارتفاع منخفض قرب سفينة روسية، معتبرًا أن ذلك شكّل خطرًا على سلامة الملاحة.

في المقابل، اتهمت الدنمارك سفينة حربية روسية بإطلاق قنبلتين ضوئيتين باتجاه مروحية دنماركية كانت تنفذ مهمة روتينية، مشيرةً إلى أن إحداهما مرت بالقرب من الطائرة. واستدعت كوبنهاغن السفير الروسي، ووصفت الحادث بأنه غير مقبول.

وفي تطورات مرتبطة بالحرب الأوكرانية، رحبت موسكو بمقترح أميركي لوقف مؤقت لاستهداف منشآت الطاقة، بينما نفت كييف التوصل إلى اتفاق. كما حذرت تركيا من امتداد الحرب إلى البحر الأسود وتأثير ذلك على أمن الملاحة.

أمين عام آسيان يحذر من ثلاثة عوامل لعدم الاستقرار العالمي

حذر الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان»، كاو كيم هورن، من ثلاثة اتجاهات رئيسية تزيد عدم الاستقرار في النظام الدولي، خلال كلمته في منتدى شيانغشان للأمن.

وأوضح أن تغير توزيع القوى في العالم يحدث بوتيرة أسرع من قدرة مؤسسات الحوكمة العالمية على التكيف، بالتزامن مع تعرض المؤسسات متعددة الأطراف لضغوط متزايدة. كما أشار إلى أن تراجع الثقة الاستراتيجية يضيّق مساحة التعاون ويرفع مخاطر سوء التقدير. وأضاف أن الثقة بالقانون الدولي تتراجع عندما تُطبق القواعد والالتزامات بصورة غير متسقة أو انتقائية، ما يضعف القدرة على التنبؤ والعمل الجماعي.

حرب غزة خارج الرواية الرسمية

٢٥ دقيقة من التصفيق.. «نازا» يعرّي جرائم الاحتلال ويهزّ صورته أمام العالم

الوفاق/ لم تكن ٢٥ دقيقة من التصفيق المتواصل لفيلم «نـازا» الوثائقي في مهرجان البندقية مجرد لحظة احتفاء بعمل سينمائي، بل حملت دلالة سياسية وأخلاقية تتجاوز قاعات المهرجان. فالفيلم، الـذي يتناول شـهادات من داخل المؤسسة العسكرية الصهيونية حـول الحـرب على قطاع غـزة، يقدّم رواية تصطدم بالسردية التي حاول كيان الاحتلال تكريسها في الغرب منذ بداية الحرب، والمتمثلة في تقديم عملياتها العسكرية بوصفها حرباً دفاعية ضد تهديد أمـني. والأكـثر إثـارة للجدل أن الرد الصهيوني على الفيلم تجاوز نقد مضمونه إلى التهديد بسحب الجنسية من مخرجيه، في مؤشر على حساسية العمل وما أثاره من نقاش داخل كيان الاحتلال وخارجه.

من التبرير إلى المساءلة.. تهاوي غطاء «الدفاع عن النفس»

منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، جعل كـيان الاحـتـلال مـن شـعـار «الـدفـاع عـن الـنـفـس» غـطـاءً سـيـاسـيـاً وإعـلامـيـاً لحربه على قطاع غـزة، مستفيداً من الصدمة التي أحدثتها أحداث السابع من أكتوبر / تشرين الأول للحصول على دعم غـربي واسـع وتبرير تصعيده العسكري. لكن مع استمرار العدوان واتساع نطاق المجازر والدمار والتهجير والحصار، أخذ هذا الغطاء يتهاوى أمام حجم الوقائع التي فرضتها آلة الحرب الصهيونية على الأرض. فلم تعد رواية الاحـتـلال قـادرة على حجب مشاهد الأحياء المدمرة والعائلات المستهدفة والنازحين المحاصرين، أو إقناع الرأي العـام بـأن مـا يـجـري مجرد «دفـاع عن النفس». ومع تراكم الشهادات والتقارير والمواد المصورة القادمة من غزة، لم يعد النقاش في الغرب مقتصرًا على مبررات الحـرب، بل امتد إلى طبيعة العمليات العسكرية وآليات تنفيذها، وما إذا كان شعار «الـدفـاع عن النفس» قـادرًا على تفسير حجم الخسائر والدمار في القطاع.

شهادات من الداخل.. عندما تنقلب المؤسسة على روايتها

تكمن أهمية «نـازا» في اعـتـمـاده على شـهـادات جـنـود وعـسـكـريـين صهاينة سابقين شارك بعضهم في العدوان على غزة، ويتحدثون عن آليات الاستهداف والقصف وإدارة العمليات. وتكتسب هـذه الـشـهـادات أهـمـيـة إضـافـيـة من مصدرها، إذ تـأتي من أشخاص خدموا داخل المؤسسة العسكرية، وليس من خصومها فقط.

ويتناول الفيلم، وفق ما يـورده العمل، أنظمة الاستهداف والمراقبة واستخدام التكنولوجيا والـذكـاء الاصـطـنـاعـي في تحديد الأهـداف، إلى جانب عمليات عسكرية طـالـت مناطق مأهولة. كما يطرح شـهـادات تتصل بكيفية تنفيذ العمليات واتخاذ القرارات الميدانية، ما ينقل النقاش من نتائج الحرب إلى بعض الآليات التي تقف وراءها.

فيلم «نـازا».. شـهـادات تثير عاصفة سياسية

أثار عرض الفيلم جدلًا واسعًا داخل كيان الاحتلال، خصوصًا مع انتقال النقاش من مضمون الشـهـادات إلى صـانـعـي الـعـمـل. فقد وُجّـهـت إليهم اتـهـامـات بالخيانة، وبـرزت تـهـديـدات بسحب الجنسية، كما دخلت تهمة «مـعـاداة السامية» في سياق الهجوم على الفيلم ومنتجيه.

وأخـرج هـذا الـجـدل الـعـمـل من نطاقه السينمائي إلى مساحة سياسية وإعلامية أوسـع، بعدما أصبح صانعوه أنفسهم جـزءًا من النـقـاش حـول حـدود النقد وحرية التعبير في كيان الاحتلال.

وفي المـقـابـل، حـظـي الـفـيـلـم بـاهـتـمـام دولي بعد عرضه في مهرجان البندقية، فيما قد تصبح الشـهـادات الـواردة فيه موضع اهتمام في النقاشات المتعلقة بالمساءلة القانونية عن الحرب في غزة، ولا سيما ما يرتبط باستخدام شهادات من داخل المؤسسة العسكرية في المنابر السياسية والقضائية الدولية.

من غزة إلى شاشات الغرب.. معركة الرواية

تكمن أهمية الفيلم أيضًا في انتقال النـقـاش حـول الحـرب إلى واحـدة من أبـرز المنصات الثـقـافـيـة في الـعـالـم. فالـمـهـرجـانـات والـسـيـنـمـا والإعـلام أصبحت سـاحـات مـؤثـرة في تـداول الروايات والشهادات المتعلقة بالحرب، خصوصًا مع انتشار الصور والتقارير القادمة من غزة. ومن هنا، فإن التصفيق الطويل في البندقية لا يمكن اعتباره حكمًا سياسيًا شـامـلًا على مواقف الجمهور الـغـربي، لكنه يعكس حجم الاهتمام الذي حظي به عمل يقدم رواية مختلفة عن الحرب أمام جمهور دولي واسع.

الغرب يتغير.. والغطاء لا يزال قائماً

لا يعني ذلك أن الغرب بات موحدًا في موقفه من كيان الاحـتـلال، فما تـزال الاعتبارات الاستراتيجية والتحالفات السياسية والأمنية حاضرة في مواقف الحكومات الغربية. لكن النقاش داخل قطاعات من الـرأي العام والجامعات ووسائل الإعلام والقطاع الثقافي اتسع مع استمرار الحرب وتزايد تدفق الصور والشهادات من القطاع.

ومع اتساع هذا النقاش، تبرز فجوة بين المواقف الرسمية في بعض الدول الغربية وبين مواقف قطاعات من مجتمعاتها تجاه الحرب، لتصبح القضية حاضرة ليس فقط في السياسة والدبلوماسية، بل أيضًا في المجال الثقافي والإعلامي.

أشعلت شهادات عسكريين صهاينة سابقين حول أساليب الاستهداف وإدارة العمليات جدلا دوليًا تجاوز حدود الفيلم، وفتح نقاشًا متصاعدًا حول ما جرى في غزة

التهديد بسحب الجنسية.. عندما يتحول الفيلم إلى قضية سياسية

أثار التهديد بسحب الجنسية من صانعي الفيلم، بدعوى «الخيانة»، جدلًا تجاوز مضمون العمل إلى التعامل مع منتجيه. وأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بالفيلم، وتحول صانعوه إلى جزء من نقاش أوسع حول حدود النقد وحرية التعبير.

وهكذا، انتقل «نـازا» من كونه فيلمًا عُرض في مهرجان سينمائي إلى قضية سياسية وإعلامية داخل كيان الاحتلال وخارجه، بعدما دخلت المؤسسات السياسية على خط الجدل حوله.

من أزمة صورة إلى مأزق سياسي وإعلامي

الأزمة التي يواجهها كيان الاحتلال لا تختصر في فيلم أو مهرجان، بل ترتبط بتراكم صور وشهادات وتقارير بدأت تعيد تشكيل طريقة تلقي الحرب داخل قطاعات من المجتمع الغربي. وكلما طال أمد العدوان، أصبح من الأصعب اختزال المشهد في خطاب أمني واحد، أو حجب تبعات الحرب خلف شعار «الدفاع عن النفس».

وهنا تتحول الصورة إلى عبء سياسي. فكل شهادة جديدة من داخل المؤسسة العسكرية، وكل مادة موثقة عن الدمار في قطاع غـزة، وكل عمل ثـقـافي يصل إلى جمهور غربي واسع، يضيف طبقة جـديـدة إلى الـنـقـاش حـول مسؤولية الاحتلال وداعميه. ولم تعد المعركة على الأرض وحدها، بل أصبحت أيضاً معركة على الوعي والرواية والشرعية الأخلاقية.

٢٥ دقيقة تختصر تحوّلاً أوسع

٢٥ دقيقة من التصفيق لا تغيّر سياسة دولة، لكنها تكشف عن حجم الاهتمام الـذي يمكن أن يحظى به عمل ثقافي عندما يأتي في لحظة تتزايد فيها الأسئلة حـول حـرب غـزة. فـ«نـازا» لم يحظَ بالاهتمام بسبب موضوع الحرب وحده، بل أيضًا بسبب طبيعة الشهادات التي يقدمها ومصدرها، ووصولها إلى جمهور دولي في مهرجان البندقية.

واللافت أن الرواية الصهيونية لم تعد تتحرك وحدها في الفضاء الإعـلامي والثقافي الغربي؛ فهناك شهادات وصور وتقارير وروايـات أخـرى تجد طريقها إلى الجـمـهـور عـبـر الـسـيـنـمـا والإعـلام والمنصات الثقافية.

لذلك، فإن التصفيق الذي استمر ٢٥ دقيقة لا يمثل بحد ذاته نقطة تحول سياسية، لكنه يعكس انتقال جانب من النقاش حول الحرب إلى مساحة تتجاوز السياسة والدبلوماسية، لتشمل السينما والإعلام والرأي العام في الغرب.

بكين ونيودلهي تتقاربان.. هل تصنع «بريكس» قوة جديدة للجنوب العالمي؟

يشهد التقارب بين الصين والهند داخل مجموعة «بريكس» تحولًا لافتًا، في وقت تسعى فيه المجموعة إلى تعزيز حضورها في الاقتصاد العالمي وتوسيع خيارات دول الجنوب العالمي. ورغم استمرار التنافس والخلافات بين البلدين، فإن توسيع التعاون قد يمنح «بريكس» قدرة أكبر على تحويل ثقلها الاقتصادي إلى أدوات عملية.

ويـبـرز قـطـاع الـتـكـنـولـوجـيـا مجالًا رئيسيًا للـتـعـاون، مـع مـبـادرات في الذكاء الاصطناعي مفتوح المصدر، والحوسبة السحابية، والتصنيع الذكي، وتبادل الخبرات العلمية. ويمكن لهذه المبادرات خفض كلفة الوصول إلى التقنيات الحديثة ودعم المؤسسات والـشـركـات في الـدول الـنـامـيـة. وفي سلاسل الإمـداد، تلتقي حاجة الهند إلى توسيع قاعدتها التصنيعية مع الـقـدرات الصناعية واللوجستية الصينية، ما يفتح المجال أمام الإنتاج المـشـتـرك، ونقل المعرفة، وتأهيل الموردين، وربط الأسواق الآسيوية. ماليًا، تبرز مساعي ربط أنظمة الدفع الوطنية لتسهيل المعاملات العابرة للحدود وخفض تكاليفها، إلى جانب دور بنك التنمية الجديد في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية. ورغم ذلك، يظل تباين مصالح أعضاء «بريكس» واسـتـقـلال سياساتهم الخارجية والتنافس الصيني الهندي تحديات أمام سرعة التنفيذ.

وعليه، سيتحدد أثر التقارب بمدى تحـولـه إلى مـشـروعـات ملموسة في التكنولوجيا والتمويل والإنتاج والمـدفـوعـات، لا بمجرد البيانات السياسية، بما قـد يـوسـع خـيـارات دول الجنوب العالمي ويعزز حضور «بريكس» اقتصاديًا.

قمة كارديف.. هل تتجه بريطانيا نحو مرحلة جديدة من التفكك؟

شـهـدت كارديف اجتماعًا سياسيًا نادرًا جمع قادة من اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، إلى جانب قيادة حـزب «شـيـن فـيـن» الأيـرلـنـدي، لبحث تنسيق المطالب المتعلقة بـمـسـتـقـبـل الأقـالـيـم وعـلاقـتـهـا بالحكومة البريطانية.

ووقّـع المـشـاركـون مـذكـرة تفاهم تـعـكـس اخـتـلاف أهـداف هـم؛ فالـقـوميون في اسكتلندا وويلز يـدفـعـون نـحـو الاسـتـقـلال، بينما يـسـعـى «شـيـن فـيـن» إلى توحيد أيـرلـنـدا الـشـمـالـيـة مـع جـمـهـوريـة أيرلندا. ورغم ذلك، يجمعهم مطلب تعزيز صلاحيات الأقاليم وتقليص هيمنة وستمنستر. وتـتـزامـن هـذه التحركات مع جدل متصاعد حول الاستفتاء الاسكتلندي، بعدما أثارت تصريحات رئيس الـوزراء البريطاني نقاشًا بشأن شروط إجرائه، في حين تؤكد الحكومة رفضها تنظيم استفتاء جـديـد خـلال الـدورة البرلمانية الحالية.

اقتصاديًا، تطالب ويلز بصلاحيات أوسـع في إدارة الموارد والعائدات، بينما يركز «شـين فـين» على الدفع نحو استفتاء بشأن الوحدة الأيرلندية خلال السنوات المقبلة.

كما أثارت تصريحات دونالد ترامب المؤيدة للوحدة الأيرلندية ردود فعل غاضبة من الأحزاب الوحدوية والمحافظة، بينما رحبت بها القوى القومية الأيرلندية.

وتعكس هـذه الـتـطـورات تصاعد الـنـقـاش حـول مستقبل المملكة المتحدة، لكن تحويل هذه المطالب إلى واقـع سـيـاسـي سـيـبـقى مرتبطًا بالاستفتاءات والـقـرارات القانونية والتوافقات السياسية.

«العبء العام».. قاعدة أمريكية موسعة توسّع قيود الهجرة

تستعد الـولايـات المـتـحـدة لتطبيق قاعدة موسعة بشأن «العبء العام» في ١٨ سبتمبر/أيلول، بما يمنح موظفي الـهـجـرة صـلاحـيـات أوسـع لتقييم استفادة المتقدمين للإقامة من بعض برامج المساعدات الحكومية.

وتـشـمـل الـقـاعـدة خـدمـات مثل «ميديكيد»، والمساعدات الغذائية وبرامج الإسكان، بعدما كانت المعايير الـسـابـقـة تـركـز بـصـورة أكـبـر على المساعدات النقدية. وتقول وزارة الأمن الداخلي إن الهدف هو تعزيز اعتماد المهاجرين على أنفسهم وخفض الإنفاق الحكومي، بينما يحذر معارضون من أن القاعدة قد تدفع أسرًا إلى تجنب خدمات صحية وغذائية يحق لها الحصول عليها.

وتشير تقديرات إلى أن ما يصل إلى ٤ ملايين شخص قد يتوقفون عن الاستفادة من برامج مثل «ميديكيد» وبـرنـامـج الـتـأمـين الـصـحـي للأطفال بسبب الخوف من تبعات الهجرة، بينهم أطفال أمريكيون.

كما أثارت الـقـاعـدة مخاوف بشأن تأثيرها على المستشفيات والمنظمات غير الربحية والاقتصاد المحلي، فيما رفعت حكومات ولايات ومدن دعاوى قضائية لوقفها، معتبرةً أن معاييرها تفتقر إلى الوضوح. ويبقى مستقبل القاعدة ونطاق تطبيقها مرهونين بالمعارك القضائية التي قد تحسم مصيرها.